The Integrative Relationship between Semantics, Semiology, and Epistemology in Dr. Mohammed Al-Musbahi's Book: Meanings and Challenges

Dr. Rachid EL AMARTY[1]

Regional Academy for Education and Training
Fès-Meknes, Morocco

Science Step Journal / SSJ

March 2024/Volume 2- Issue 4

DOI: 10.6084/m9.figshare.25601259

To cite this article: EL AMARTY, R. (2024, March). The Integrative Relationship between Semantics, Semiology, and Epistemology in Dr. Mohammed Al-Musbahi's Book "Meanings and Challenges. Science Step Journal (2), 189-205. ISSN: 3009-500X.

Abstract

This article employs the problematic analytical method to explore the intricate relationship between signification, semiotics, and epistemology. Situating itself within the realm of academic inquiry, it examines the interpretive and conceptual frameworks inherent in these domains, elucidating their interplay and convergence. Through a comparative analysis of traditional models, the paper endeavors to elucidate the complexities surrounding this issue, paving the way for the formulation of alternative interpretations. The study underscores the necessity of addressing the inherent conflicts and ambiguities arising from divergent perspectives, advocating for a more balanced and integrative approach. Drawing inspiration from Dr. Mohammed Al-Musbahi's work in "Significations and Problems," the article extracts theoretical and methodological insights to illuminate the historical trajectory of this discourse. By dissecting the underlying dimensions of this problem, it seeks to unravel the dialectical and indicative nature of the relationship between signification, epistemology, and semiotics. Moreover, the article contemplates the implications of these findings within the broader context of academic discourse, juxtaposing them with the perspectives offered by scholars such as Mohammed Abed Al-Jabri and Taha Abdul Rahman. Ultimately, it poses a central question regarding the similarities and symmetries between these models, thereby contributing to a deeper understanding of the integrative dimension between sciences and their theoretical foundations.

Keywords: Semantics, Semiotics, Epistemology, Interplay, Integration.

[1] chokriamine940@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

العلاقة التكاملية بين الدلالة والسيميولوجيا والابستمولوجيا عند الدكتور محمد المصباحي في كتابه دلالات وإشكالات

د. رشيد العمارتي

الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
فاس مكناس، المغرب

ملخص:

ترمي هاته المقالة إلى تسليط الضوء على إشكالية ذات طبيعة مركبة ومستعرضة ومتمفصلة. عن طريق التوسل بالمنهج الدلالي الإشكالي التحليلي للبحث في العلاقة الملتبسة الشائكة الجدلية القائمة بين الدلالة في بعدها اللغوي والفلسفي، والسيمياء في بعدها التأويلي، والابستمولوجيا في بعدها التصوري التاريخي. باعتبارها أنساقا تأويلية تدليلية تصورية مفتوحة على جميع العلوم وفي وجه جميع الإشكالات. حيث تأتي هاته الورقة البحثية في سياق البحث والكشف عن إرهاصات وملامح ومعالم التداخل والتفاعل والتجاذب والتقاطب بين التفكير السيميائي والدلالي والابستمولوجي. انطلاقا من النبش في نماذج تراثية عكست أبعاد تلك الإشكالية. مما يقتضي المقارنة بينها من أجل بلورة تصور متكامل حولها. إذ تختلف التصورات حول الشيء الواحد والمسمى المشترك بينها؛ ليكون ذلك ذريعة إلى تشريع أسماء جديدة وسن أحكام بديلة؛ مما يؤجج من حدة الصراع بين الأقوال التي تنصب نفسها حكما فصلا لتجاوز حالة اللبس والشك والارتباك الحاصل عند تعدد الأسماء وتعارضها وتناقضها. وهذا يفرض التدخل من أجل تصحيح العلاقة غير المتوازنة بين ما هو دلالي وما هو سيميائي وما هو إبستمولوجي عن طريق جعلها علاقة تفاعلية تداخلية تساندية تكاملية. وذلك بالبحث لها عن نموذج معاصر يتمثل فيما قام به الدكتور محمد المصباحي من خلال كتابه دلالات وإشكالات باستنباط الثوابت النظرية والمنهجية والأبعاد التطبيقية لتلك الإشكالية. حيث استطاع أن يواكبها في محطاتها التاريخية المفصلية وفي منعرجاتها، ومنعطفاتها التمفصلية. إذ عملنا على تفكيك محاور تلك الإشكالية عنده بغية الوقوف على عتبات التماهي والتكامل بين الدلالة والابستمولوجيا والسيميولوجيا باستنباط أبعادها الجدلية والدلالية والإشكالية الممتدة والمستعرضة والمتمفصلة. فهي تخضع في بنيتها العميقة إلى رؤيتين اتصالية وانفصالية تتحكمان في الصيرورة التداخلية والتكاملية للعلوم وباقي الأنساق السيميائية والدلالية. في أفق المقارنة بين هذا النموذج وبين نموذج محمد عابد الجابري في كتابه بنية العقل العربي، ونموذج طه عبد الرحمان في كتابه تجديد المنهج في تقويم التراث. في مقالة أخرى مستقلة من خلال الجواب عن السؤال الجوهري والمحوري المتمثل فيما يلي: ما هي أوجه التشابه والتشاكل والتناسب والتماثل بين هاته النماذج الثلاثة على مستوى النظر في البعد التكاملي بين العلوم وأسسه النظرية والمنهجية والتطبيقية؟

كلمات مفتاحية:

الدلالة، السيمياء، الابستمولوجيا، التداخل، التكامل.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدمة

إن الإنسان كائن سيميائي بامتياز؛ حيث انصرف اهتمامه منذ القدم ولازال إلى بناء وتشييد الأنساق السيميائية اللغوية، وغير اللغوية التي يحيى في كنفها، ويبرر من خلالها مشروعية وجوده، ويؤسس بواسطتها هويته الخاصة به، والمشتركة مع الآخرين سواء بالأقوال أو بالأفعال التي يشترط فيها أن تكون دالة في ذاتها وترسل في الوقت ذاته مدلولا للآخر. ومن ثم فالوجود الإنساني بمختلف أبعاده هو عملية بحث مستمرة عن الدلالة وتحقيق للمعنى. أي أنه وجود مؤطر في عمقه وجوهره بالدلالة، ومغلف في شكله وظاهره بالعلامات اللغوية وغير اللغوية؛ من أجل الخروج من حالة التيه، والغموض، والالتباس، والارتياب والظن إلى حالة من الوضوح، والكشف، والاطمئنان، واليقين.

وفي السياق ذاته، وتبعا لذلك؛ فإن الفعل الإنساني هو فعل سيميائي دلالي يتألف من دال ومدلول، تتضاعف مدلولاته بتضاعف الدوال والأسماء والعلامات التي يأخذها ذلك الفعل في سياقات مختلفة كما تتضاعف الصورة بين المرآتين. ومن ثم تشكل الدلالة العمود الفقري لأي نشاط إنساني؛ ففي كنفها ظهرت وتأسست الهوية السيميائية للأشياء الموجودة وصارت مداليل، وفي أحضانها تبلورت علامات تلك الأشياء، وسماتها ودوالها. إلا أن العلاقة بين تلك الدوال والمدلولات ظلت شائكة وجدلية، وغامضة وملتبسة بحسب وجهة نظر كل باحث خائض في الدلالة. باعتبار أن تلك الوجهة والزاوية هي التي تحدد الموضوع المعني بالدلالة ونسبه الدلالية والتأويلية والكشف عن موقعه وسيرورته في الوجود، وإمكانية بناء وتشكل معرفة حوله. مما يقتضي استحضار هذا التداخل بين الدلالة في بعدها الفلسفي والسيميائيات في بعدها التأويلي، والإبستمولوجيا في بعدها النقدي والإشكالي عبر نقد وأشكلة ذلك الخطاب الدلالي والسيميائي وفق علاقة دائرية لولبية تنجذب إلى بؤرة الوجود الإنساني مهما اختلفت سياقاته ومساقاته وبنياته الثقافية.

اللغة ممثل الوجود ومؤله

لقد أصبحت العلامة اللسانية هي الممثل الأول للوجود، بل هي–كما قال فاضل تامر – بمثابة (اللغة الثانية، صص.8-9) «الوحدة الصغرى المكونة للوجود ذاته». وهي واسطة العقد بين الإنسان والعالم؛ حيث تشكل مع باقي العلامات نسقا دلاليا يساهم في احتواء الوجود بمختلف تجلياته وتمظهراته. ولذلك لا يمكن إغفال البعد اللساني في الأنساق السيميائية باعتبار أن تلك الأنساق هي تشكيلات لغوية تظل وفية لنسبها اللغوي ونسقها السيميائي. ومن ثم أصبحت اللغة- كما يقول بنفنيست أداة الوصف والاكتشاف السيميائيين (Problèmes de linguistique générale,1970,P :298).

إن الأنساق السيميائية بمفاتيحها اللغوية المتمثلة في العلامات والرموز الدالة، قد استطاعت أن تنقل الوجود والأشياء والظواهر من أحضان الوجود والطبيعة إلى حنوط اللغة؛ حيث أضفت على ذلك كله صبغة لسانية. وبناء على ذلك لا يمكن قراءة أي

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

نسق سيميائي دون العودة إلى تلك المفاتيح السيميائية؛ إذ يؤكد عبد الواحد المرابط على أن: مفهوم العلامة السيميائية أضحى مفتاحا معرفيا لولوج كل مجالات الدراسة والبحث والاستقصاء، وذلك لما يتوفر عليه هذا المفهوم من قدرة على الوصف والتفسير والتجريد، ولما يوفره من إمكانيات للفهم والتحليل (السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص.5). فإذا كانت السيمياء علما عاما يدرس جميع الأنساق الدلالية في المجتمع الإنساني، وبما أن اللغة هي أكثر الأنساق الدلالية تعقيدا وأكثرها ارتباطا بالإنسان، فقد شكل النموذج اللغوي مفتاحا ومنطلقا لدراسة الأنساق الأخرى غير اللغوية. لذلك كانت اللسانيات والنموذج اللغوي هما محددين رئيسين للسيمياء (السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص.20).

وتبعا لذلك؛ فالعلامات اللسانية هي اللبنة الأساس التي منها تتشكل كل نظرية، وهي بذلك وسيلة شكلية لكنها في جوهرها ذات طبيعة إشكالية عندما تشرع الباب، وتفتح المجال لإشكالات سيميائية جديدة على مستوى التشكل والفهم والتأويل. كما أن سوسير قد اعتبر العلامة اللسانية نموذجا لجميع العلامات السيميائية والمشكل اللساني بحسبه هو أولا وقبل كل شيء، مشكل سيميائي (F.DE Saussure :Cours de Linguistique Générale : 34-35.)؛ مما يقتضي الأخذ في الحسبان البعد السيميائي المركزي لها لأنها تشكل العمود الفقري لكل الأنظمة السيميائية، والانتباه أيضا للعلاقة الشائكة والجدلية التي تربط تلك العلامات بمدلولها والأشياء التي تحيل عليها في الواقع .

تحديد السيمياء

يتحدد الإنسان اليوم بكونه كائنا سيميائيا؛ لأنه يوظف أنساقا سيميائية متعددة من أجل البحث عن الدلالة وإعطاء معنى لوجوده وتغيير قيم الأشياء والمسميات في الواقع. وهو بذلك ينتج دلالات جديدة عبر توظيفه أنماطا مختلفة من العلامات والرموز. لقد أضحت السيمياء ،إذن، وسيلة من الوسائل الناجعة لإنتاج الأنساق الدالة بكل أبعادها المعرفية ؛ ومن هنا تأتي أهمية تحديدها والتعرف عليها وتوظيفها في تفكيك تلك الأنساق كذلك .وبالرجوع إلى« لسان العرب » ، نجد السمة والسيماء والسيمياء وهي كلها تتمحور حول العلامة : « العلامة على صوف الغنم»،« العلامة توضع على الشاة» ...إلخ , والأصل في هذه الكلمات هو وسمى ، إذ حولت الواو من موضع الفاء إلى موضع العين فصارت: سومى، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها : سيمى ، ومنها استعملت سيما وسيماء وسيمياء.(ابن منظور ، لسان العرب، مادة سوم)

يظل الأصل اللغوي للمعنى وفيا لمفهوم العلامة؛ فهي تتحدد في بعدها اللغوي بشكل يجعلها تميز بين الأشياء عبر إضفاء القيم الخلافية عليها، فالعلامة عندما توضع على صوف الغنم فهي تميزها عن غيرها، وتسمها بسمة خاصة بها تنفرد عن غيرها. أما على المستوى الاصطلاحي فإن السيمياء تتحدد كعلم شامل يدرس كيفية اشتغال الأنساق الدلالية التي يستعملها الإنسان، والتي تطبع وجوده وفكره (عبد الواحد المرابط، السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص.3) .... فهي علم تنحصر مهمته في الكشف عن الأنساق الدالة سواء منها اللسانية أو غير اللسانية. ولقد تم اختيار المصطلح (Sémiologie) من قبل العالم اللغوي السويسري فيردينان دوسوسير،

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

في بداية القرن العشرين، للدلالة على علم عام للعلامات ينطلق من اللسانيات باعتبارها فرعا نموذجيا (F.DE Saussure: Cours de Linguistique Générale: 34-35.)؛ بينما تم اعتماد المصطلح – (Semiotic) في نفس الفترة تقريبا- من قبل الفيلسوف الأمريكي شارل ساندرس بورس، ليدل على علم عام للعلامات يصدر عن المنطق والفلسفة (Charles Senders Peirce: Ecrits sur le signe,1978,P 120. 53).فكيف ظهرت، إذن، السيمياء وتطورت، وتبلورت وأخذت شرعيتها الإبستمولوجية والمنهجية؟

ظهور السيمياء

إن الإنسان كائن سيميائي بالدرجة الأولى، ومن ثم ظل التفكير السيميائي ملازما له منذ القدم، وأخذ أشكالا مختلفة. وبسبب ذلك لا يمكن إنكار ما أبدعه الإنسان على مختلف العصور من أنساق سيميائية، وعلى ما أبداه من انشغالات وما قدم من إشارات وشذرات في هذا المجال. ولكن ذلك كان يفتقد للنسقية والمأسسة؛ لأنه لم تظهر السيمياء باعتبارها علما شاملا لأنساق الدلالة إلا في القرن العشرين، حيث ارتبط ظهورها – حسب أكثر الاستقصاءات دقة- بأربعة مصادر تأسيسية هي كالتالي) عبدالواحد المرابط، السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص: 3)، (الفلسفة التداولية للأمريكي شارل سندرس بورس (Ch.S. Pierce) الذي وضع في بداية القرن العشرين، الأرضية الإبستمولوجية (المنهجية والمفاهيمية) لعلم عام يدرس جميع أنواع العلامات. واللسانيات البنيوية للسويسري فيرديناند دوسوسير (F.de Saussure) الذي وضع – في نفس الفترة تقريبا-نظرية مستحدثة لدراسة العلامات اللغوية، متصورا إمكانية تأسيس علم عام يدرس جميع أنواع العلامات (اللغوية وغير اللغوية)، بحيث تمثل اللسانيات أحد فروعه المعرفية. ثم فلسفة الأشكال الرمزية للألماني إرنست كاسيرر(E. Cassirer) ، الذي وضع – قبيل أواسط القرن العشرين- تصورات عميقة حول الأنساق الرمزية التي يستعملها الإنسان ويعيش داخلها، والتي تحدده باعتباره حيوانا رامزا. وأخيرا المنطق وفلسفة اللغة في التقاليد الأكاديمية الأمريكية التي سادت أواسط القرن العشرين، والتي كانت قد تبلورت انطلاقا من تصورات «المنطق الرمزي» لمدرسة فيينا، مع فريج (G. Frege) وكارناب (R. Carnap) وروسل (B. Russel) وفيتغينشتاين (L.Wittgenstein) وغيرهم, فقد تمخض عن هذه التقاليد نظريات لسانية تداولية (Pragmatiques) سرعان ما تقاطعت مع مفاهيم بورس ، وتوسعت مع شارل موريس (Ch.Morris) لتصبح علما عاما للعلامات.

لقد ظهرت السيميائيات، إذن، كعلم قائم مستقل بناء على هاته المرحلة التأسيسية المفصلية (Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Oswald Ducrot et Tzvetan Todorov,1972, p113-117)؛ ليتحدد بذلك موضوعه ، ومنهجه، وأهدافه ، ونماذجه؛ فكيف ذلك؟

موضوع السيميائيات

ظل العنصر المركزي للدراسة السيميائية هو الدليل أو العلامة الذي يختلف مفهومه باختلاف النظريات والاتجاهات السيميائية، غير أنها تتحدد –عموما- باعتبارها شيئا يدل على شيء آخر بموجب علاقة رابطة هي الدلالة.(Signification) (المرابط،

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص.4) وإذا نظرنا للعلوم كلها فهي في محصلتها أنساق دلالية تقوم على مركزية الدليل أو العلامة. فبسبب ذلك ظهرت وتطورت وتبلورت واستطاعت بناء نموذجها التحليلي ونسقها المفهومي. (مبارك حنون، 2001، صص.9-11و 1987، صص.21-35-43-52). ولذا فالعودة إلى السيميائيات هي عودة حتمية وأضحت ضرورية وباتت مؤكدة من أجل الكشف عن الأنساق التحليلية للعلوم واكتشاف نماذجها المفهومية؛ فهي بذلك؛ أي السيميائيات ستتحول إلى علم تحليلي تدمج المنطق في نسقها الخاص بها، والانفتاح في الوقت نفسه على الأنساق التحليلية الأخرى كاللسانيات. لقد استطاعت، إذن، أن تتحول إلى أورغانون جديد؛ فكيف ذلك؟

السيمياء أورغانون العلوم

تتحدد الهوية الإبستمولوجية للسيميائيات بكونها قد انبثقت من اللسانيات في أول الأمر، ولكن سرعان ما انفتحت على باقي الأنساق التحليلية الأخرى كالمنطق والفلسفة لتصبح بدورها علما موسوعيا جامعا ناظما ضابطا لكل العلوم وحسيبا ورقيبا عليها؛ ولذلك فقد انتظمت واستوت كأورغانون (Organon) ناظم لتلك العلوم ولأدواتها المعرفية، أو بمثابة منهاجية(Méthodologie) عامة تعيد تنظيم العلوم وفق منظور إبستمولوجي جديد (المرابط، السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص.16). ولمعرفة سلميتها التنظيمية في هرم العلوم وموقعها ضمنه يقترح الدكتور عبد الواحد المرابط تأطيرها من ثلاث زوايا هي (السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص.17) :

1-يتعلق بوضع السيمياء بين حدها الأعلى باعتبارها علما للعلوم (أي إبستمولوجيا عامة) وحدها الأدنى الذي هو اللسانيات. ومن ثم ينبغي التركيز على الطابع الموسوعي للسيمياء من جهة، وعلى النموذج اللغوي الذي لعب الدور الرئيس في تحقيق ذلك الطابع من جهة أخرى،

2-يتعلق بالتصورات والنظريات اللسانية التي أنتجت هذا النموذج اللغوي ومدته بالغنى والتنوع، فجعلته بذلك قادرا على اختراق مجالات أخرى غير اللغة، أي جعلته أداة ناجعة تستطيع السيمياء بواسطتها أن تبلغ حدا بعيدا من الشمولية والموسوعية.

3-يتعلق بما عرفته السيمياء العامة من اتجاهات متباينة يقدم كل منها تصورا لما ينبغي أن يكون عليه هذا العلم، سواء من حيث الوضع الإبستمولوجي أو من حيث موضوع الدراسة أو من حيث الرؤية المنهجية التي يتوجب اعتمادها.

يحكم السيمياء، إذن، سلم جدلي بشكل تصاعدي. باعتبار أن النموذج اللساني يشكل أرضيتها الصلبة ومنطلقها النظري والمنهجي في دراسة باقي النماذج والأنساق غير اللسانية. كما أنها تخضع في الوقت نفسه لسلم جدلي تنازلي باعتبارها بنية فوقية تتحكم في جميع العلوم تمثلا، وتدليلا، وتأويلا. إن هاته السلمية الجدلية الثنائية التي تؤطرها جعلتها تتفرع بحسب تفرع النماذج اللسانية التي تمتاح منها مقولاتها التحليلية، وكذلك بحسب تنوع البنية النظرية والمنهجية للعلوم المساندة لها كالمنطق والرياضيات،

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

والفلسفة. وبالتالي فهي دوائر متعددة تنجذب إلى مركز ثقل واحد هو مركز النسق الدلالي السيميائي؛ فكيف ذلك؟

لقد وسع سوسير من دائرة السيمياء انطلاقا من اللسانيات لتدرس كل الوقائع الدالة في المجتمع ؛أما بورس فذهب إلى أبعد من ذلك بجعلها علما لكل شيء يحمل معنى ، وهي بحسبه عبارة عن منطق عام يدرس الطبيعة الجوهرية لكل سيميوزيس ممكن(المرابط، السيمياء العامة وسيمياء الأدب،ص.28) ، كما أنها تنتظم وفق مستويات سيميائية ثلاثة يهتم كل منها بأحد أبعاد العلامة : فالنحو الخالص يدرس أبعادها التركيبية، والمنطق (بحصر المعنى) يدرس أبعادها الدلالية بينما تتكفل البلاغة بأبعادها التداولية .(Ch.S.PeirCE : Ecrits sur le signe P : 120-121) لكن كاسيرر عمل على مراجعة التعريف التقليدي الأرسطي للإنسان باعتباره حيوانا ناطقا إلى اعتباره حيوانا رامزا : (Ernnest Cassirer Philosophie des formes symboliques1961,P :73.)

وإذا انتقلنا عند شارل موريس؛ فإن السيمياء ستنتظم عنده ضمن ازدواجية إبيستمولوجية أكثر وضوحا: فهي علم يدرس العلامات وهي في نفس الوقت أداة لكل العلوم. فهي تمثل بذلك الأورغانون الذي يستعمله علم العلم ذلك لأن كل علم يستعمل العلامات ويقدم نتائجه من خلال العلامات (Ch. Morris: Fondements de la théorie des signes, p :20) .لقد تحولت السيميائيات إلى علم من الدرجة الثانية. حيث أصبحت بمثابة الإبستمولوجية المركبة البديلة. فما هي إذن الإبستمولوجيا؟

تحديد الابستمولوجيا

ويناقش الباحث المغربي محمد وقيدي التعريف الوارد في قاموس "لالاند" الدال على أن الإبستمولوجيا تعتبر فلسفة العلوم، مشيرا إلى أنها ليست تركيبا أو توقعا حدسيا للقوانين العلمية. إنها بصفة جوهرية دراسة نقدية للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية... ولذلك ينبغي تمييز الإبستمولوجيا عن نظرية المعرفة على الرغم من أنها تمهيد لها وعامل مساعد لا غنى عنه، إذ أنها تدرس المعرفة بتفصيل بكيفية بعدية في تنوع العلوم والموضوعات لا في وحدة الفكر» (وقيدي: ما هي الإبستمولوجيا؟).

فالإبستمولوجيا هي نظرية الإنتاج النوعي للتصورات العلمية، إنها النظرية التي تهتم بتشكيل نظريات كل علم على حدة (بنعبد العالي، يفوت1986، ص:7.)؛ أما بالنسبة لنظرية المعرفة، كما يدل على ذلك اسمها، تهتم بجميع أنواع المعارف دون تخصيص، أو على الأصح، بقدرتنا العارفة مهما كان الموضوع المعروف؛ في حين أن الإبستمولوجيا تتعرض لنوع خاص من المعارف هو المعرفة العلمية (عبد السلام بنعبد العالي، د. سالم يفوت: 1986، ص:7.) فالابستمولوجيا، إذن، هي عملية إنتاج التصورات العلمية. حيث يعتبر التصور نتيجة حتمية لما هو دلالي؛ فهو المدلول الذي يقابل دالا معينا تجمع بينهما علاقة دلالية؛ وهذا يقتضي تحديد الدلالة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

تحديد الدلالة

الدلالة بؤرة الوجود والمعرفة

تنبثق الدلالة من أحضان الوجود، وتنقدح من بؤره المتراوحة بين الحسي والمجرد والجزئي والكلي، وبين الثابت والمتغير والمتحرك والساكن، والبسيط والمركب. إنها تتدحرج ككرة الثلج، وتنطبع بتمظهرات ذلك الوجود الذي تشكل الدلالة بؤرته ومحور كل المعارف التي تتشكل حوله. مما يقتضي أولا تحديد ماهيتها وبعد ذلك بسط القول والمقال في تطورها وهيمنتها على مختلف الأنساق المعرفية. فهي تتحدد بكونها (الجرجاني، التعريفات، ص 107): «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول». فالدلالة تشمل الدال والمدلول، بحيث يكون الشيء الدال على حالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر الذي هو المدلول. أي أن هناك حالة انتقال من شيء دال قصد استكناه مدلوله.

فهي، إذن، عملية جدلية اقتضائية، ورحلة مستمرة مفتوحة على كل المجاهيل من أجل الظفر بمدلول دال من المدلولات لعله يشفي الغليل، ويغني السائل، ويبعث الأمل في نفس الحائر الشاك المتردد المتودد إلى نيل المراد وتحقيق اليقين .لذلك فهي تتلون بحسب المجال الاستدلالي للدال وبموجب مرجعيته التداولية .حيث يحدد الكفوي أنواعها بقوله(الكليات، ص 367) :«الدلالة: لأن الدلالة إما أن تكون على نفس المعنى الموضوع له، فدلالة المطابقة سميت بذلك لمطابقة الدال المدلول كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، إذ هو موضوع لذلك، أو على جزء معناه، فدلالة التضمن سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول، كدلالة الإنسان على الحيوان أو على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا؛ فدلالة الالتزام سميت بذلك لاستلزام المعنى للمدلول، كدلالة الإنسان على قابل العلم» (أبو علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 1/788-789-790).

فالدلالة عند الكفوي تتحدد في ثلاثة أنواع :

1- دلالة المطابقة وهي دلالة الدال على تمام المدلول الموضوع له .
2- دلالة التضمن ولذلك لتضمن الدال لجزء المدلول؛
3- دلالة الالتزام وهو دلالة الدال على لازم معناه الذهني،

وانطلاقا مما سبق؛ يتبين أن المعنى يقوم بدور محوري في تحديد الدلالة وحصر أنواعها؛ مما يستدعي تحديده، والوقوف عنده. حيث يحدده الزبيدي بقوله (الزبيدي: تاج العروس، "عنى"): «المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ»؛ إن المعنى يتحدد، إذن، اصطلاحا بشكل مجمل بكونه يدل على الصورة الذهنية التي بدورها تظل سجينة التمثلات التي يمتلكها كل بان ومتمثل لتلك الصورة. كما أنها تبقى وفية لمرجعيتها السيميائية؛ إذ يحدد الجرجاني ويفصل تلك الصورة بحسب المستويات الوجودية، والمفهومية، والمقامية التي تنتمي إليها، فهي (الجرجاني: التعريفات، المعاني): «معنى حين يقصدها المتكلم، و"مفهوم" حين يفهمها السامع

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أو القارئ من اللفظ "وموضوع له" من حيث إن اللفظ وضع إزاءها، و"ماهية" حين تقع في جواب "ما هو"، و"هوية" من حيث امتيازها عن الأغيار». ينتظم المعنى باعتباره صورة ذهنية وفق ما يلي:

1-الصورة الذهنية معنى باعتبار قصد المتكلم. 2 - هي مفهوم نتيجة فهم المخاطب، 3- هي ما وضع اللفظ بإزائه، 4 - هي ماهية تعرف الشيء، 5 - هي هوية واقعية تميز الشيء عن الأغيار.

تتأسس الدلالة، إذن، على ثنائية قطباها هما: الدال والمدلول؛ وبذلك تتسع دائرتها وتتفرع أنواعها بحسب أبعاد العلاقة القائمة بين الدال والمدلول التي تتراوح بين البعد الوجودي، والبعد اللغوي، والبعد المنطقي، والبعد الإبستمولوجي، والبعد الميتافيزيقي. كما تمتد بشكل لولبي لتشمل كل أنواع الدلالة اللفظية، والعقلية، والطبيعية، والصناعية مع ما تحتمله هاته الأنواع من فروع أخرى. وبناء على ما سبق تشكل الدلالة مركز ثقل الوجود، وبؤرته الأساسية، ومنبع كل الأنساق السيميائية، وبوصلتها المتحكمة فيها من أجل النظر في ذلك الوجود وفهمه وتأويله. وهي بذلك تؤسس الأرضية النظرية والمنهجية للشبكة المفاهيمية لكل نسق من تلك الأنساق خصوصا عندما تتداخل مع ما هو سيميائي تأويلي ومع ما هو إبستمولوجي دلالي. إن تلك العلاقة التداخلية التكاملية بين مكونات ذلك الثالوث التصوري السيميائي الدلالي تقتضي تنزيلها على أرض الواقع وفق سلم جدلي تصاعدي باستنباط ثوابتها وخلفياتها النظرية والمنهجية. وسلم تنازلي بوضعها في سياقاتها التاريخية والمعاصرة من أجل استقراء أبعادها وتجلياتها وحدودها وطبيعتها ومرتكزاتها؛ بالبحث لها عن صورة واقعية تجمع بين الماضي والحاضر ونموذج تقريبي استطاع أن يرسم هيكلها المنطقي والموضوعاتي عبر إخضاع الدلالة للمساءلة الإبستمولوجية والتأويل السيميائي؛ فمن يكون ذلك النموذج، وكيف استطاع تفكيك ذلك اللغز السيميائي والدلالي والإبستمولوجي المتشابك المتماسك؟

يحاول محمد المصباحي أن يضع يدنا منذ البداية على سر السميأة، ويكشف لنا بالواضح والملموس سر بناء الإنسان لأنساقه السيميائية بكل مشاربها ومذاهبها؛ حيث يجزم على: «أن فعل البناء الكلامي أو الفلسفي هو أساسا فعل الدلالة، بمعنى أن النشاط النظري هو في جوهره ابتكار للدلالة أو تعديل لها أو إعادة بنائها أو تشويهها» (دلالات وإشكالات، ص. 5)؛ فالدلالة، إذن، هي عنوان كل نشاط إبداعي، ومحركه الأساس، ووقوده الذي تتوهج به شعلته، وهي السر وراء تشكل الأنساق السيميائية، ومبعث ظهورها ومفتاح تطورها، و تبلورها . فتلك الأنساق ما هي في العمق والأصل إلا صيرورة مستمرة لتأسيس دلالة جديدة، وإعادة توزيعها أو إعادة تعميق أو ترسيم أو تفكيك دلالة من الدلالات القديمة والانطلاق منها من أجل استئناف عملية الاستنساخ الفكري أو الاستشكال المعرفي والمنهجي (أيت حمو: مشكلة الأفعال الإنسانية بين الخلق الاعتزالي والكسب الأشعري، 2017).

إن الدلالة، إذن، هي المدخل الأساسي لكل فعل إبداعي، وهي قطب الرحى في كل نشاط سيميائي، والعمود الفقري لكل سيرورة إبداعية، وهي نقطة بداية كل عملية سيميائية، وهي في الوقت نفسه الحكم الفصل في كل رحلة من رحلاتها؛ إذ يقول محمد المصباحي: « فإذا كانت الدلالة هي الحدث الأصلي في عملية الإبداع النظري، فعندئذ لن تكون فقط هي المسؤولة عن سحر البيان ولكن أيضا عن

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

كل الفتن العقائدية»(دلالات وإشكالات، ص. 18). تتميز الدلالة، إذن، بقدرتها المنهجية الفائقة الخلاقة على أشكلة الوجود واللغات والظواهر والأشياء، ونقلها من حالة الثبات، والعزلة، والتشتت، والتراكم، والجمود، والتكودن والتقوقع إلى حالة من التفاعل والصدام، والصراع والتجاوز، والتطور والاستمرار؛ إنها في جوهرها نظام جدلي تتأسس ثمارها في قدرتها على نسج علاقات بين الدوال والمدلولات قوامها الصراع والتعارض والتضاد مما يؤجج من شرارة هاته القيم الدلالية التفاعلية وانعكاسها على تلك العلاقات في أفق فتح وتعبيد طرق جديدة للنظر والتفكير والتأويل والتناظر.

حيث يؤكد المصباحي ذلك قائلا: «فإذا كانت الدلالات، بجهة ما، ثمرة الصراع، فإن هذا يدل على أنها ليست ذات طبيعة ثابتة، بل هي في تحول مستمر بسبب دخولها في علاقات من الاختلاف بل والتضاد مع معان أخر. وهذا معناه أن الدلالة أداة الحل والعقد، أي علة اللبس والإشكال، مثلما أنها أداة الحل والكشف في آن واحد. وهذا ما يجعل الجدل أنسب الطرق لفهم صيرورتها وتفسير ارتباطاتها» (دلالات وإشكالات، ص. 6). تنتظم الدلالة وفق منطق متعدد القيم؛ فهي سبب الكشف والبيان، وهي في الوقت ذاته علة اللبس والغموض والإشكال والظن والتخمين. كما أنها أداة للوحدة والاختلاف في الوقت ذاته؛ إنها عملية مستمرة من النفي والإثبات؛ حيث اللاحق منها ينفي السابق ويتجاوزه، ويأخذ صفته؛ ليظل ذلك يسري في الوجود وفق سيرورة مستمرة مفتوحة على كل الاحتمالات.

إنها عملية سيميائية حربائية زئبقية كلما أمسكنا بخيط من خيوطها انفلتت منا من جديد، وعاودت ممارسة سحرها وجاذبيتها علينا بنقلنا من حالة الكشف والظهور إلى حالة الغموض والالتباس والإشكال. يكمن جوهر الدلالة، إذن، في أنها أداة تفتك بالأسماء وتفقدها دلالتها الأصلية، وتصبغ عليها معاني جديدة فيتأجج الصراع، ويحتدم الجدل حول سبب تغير دلالات تلك الأسماء وأحكامها، ومدى تناسبها مع مجالها الدلالي الاستدلالي الجديد وكيفية حضورها في مجالها الدلالي الاستدلالي الأصلي، ونوع التغيير الذي طالها ومدى تأثيره على نشأة الأنساق، والمذاهب السيميائية من حيث الاستقلال أو التبعية، أو التفاعل مع الأنساق الأخرى والتداخل معها تكاملا وتمفصلا أو تعارضا وتضادا وانفصالا. وهل يشكل ذلك التغيير نقطة تحول حقيقية في تاريخ المفاهيم والعلوم فيجعله أكثر التباسا أم هو مواجهة لذلك الالتباس وبالتالي الخروج منه بواسطة الدلالة وعبرها؟

يبدو أن المصباحي محمد يردنا إلى التاريخ من أجل تقديم المعطيات الحجاجية التي تعضد ما ممهدنا به لهاته الفقرة؛ حيث يوضح ذلك بشكل جدلي تصاعدي قائلا: «أن تعاملنا مع تاريخ الفكر، وخصوصا العربي –الإسلامي منه، جعلنا نلاحظ أن انطلاقة شرارة تأسيس المذهب أو الافتراق عنه لبناء مذاهب مضادة، تكون في الغالب في الدلالة. غير أن ذلك لا يتم إلا عندما تتخذ الدلالة طابع الالتباس، وذلك حينما يطلق نفس الاسم للتعبير عن حقيقتين متناظرتين أنطولوجيا. ولا يلبث هذا اللبس أن يتحول إلى إشكال، عندما تتدخل آليات التنظير، وذلك عندما يصاغ اللبس على نحو يتراوح فيه بين حلين كلاهما يؤدي إلى إلزامات أو محالات عسيرة الارتفاع. غير أنه للخروج من الإشكال وبناء المذهب الفكري الخاص، يتم اللجوء من جديد إلى استعمال أداة دلالة الأسماء. وهكذا كانت الدلالة هي علة اللبس والإشكال، وستكون هي أيضا أداة الخروج منها» (دلالات وإشكالات، ص. 6).

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

إن المصباحي بوضعه تلك الإشكالية السيميائية في سياق التاريخ وإلحاحه على أهميتها النظرية والمنهجية في تأسيس العلوم والمعارف وامتلاكها الآليات الفعالة لمساءلة مبادئ، وأسس ونتائج تلك العلوم عبر تفكيك هياكلها الإبيستمولوجية، والسيميائية، ومفاهيمها ونقدها، وإعادة تعديل دلالتها نفيا أو إثباتا. فهو يمنح الدلالة صفة العلم الرقيب والحسيب على العلوم؛ إنها نوع من الإبستمولوجيا الجديدة؛ حيث يؤكد المصباحي على ذلك قائلا: «لا بد في البداية من كلمة عن الابستيمولوجيا حتى نتبين ماذا نقصد منها، وكيف أنها تلتقي في الأصل بالدلالة لتشكل شيئا واحدا معها»، (دلالات وإشكالات، ص. 9). مع الأخذ بعين الاعتبار أن «الإبستيمولوجيا هي العلم الذي يدرس أصول العلوم (في مقابل الأنطولوجيا التي تدرس أصول الأشياء)»، (دلالات وإشكالات، ص. 9).

فالعلاقة جدلية، إذن، بين الابستمولوجيا والدلالة والأنطولوجيا؛ فهاته الأخيرة تنظر في الموجود، والثانية تسمه بأنواع من الدلالات قد تكون جزئية أو كلية، بالقوة أو بالفعل، واقعية أو ميتافيزيقية... بينما الأولى تدرس طبيعة تلك المفاهيم المسندة إلى الأشياء وفق منطق دلالي؛ فهي تنظر في أصول العلم ولكن ذلك النظر يظل محكوما وموسوما بالبعد الدلالي الإشكالي؛ فكيف ذلك؟

يتفحص المصباحي أصول المنهج السيميائي الدلالي الإشكالي وذلك بالعمل على تأصيل العلاقة القائمة بين الدلالة والإشكال، والتي تنجذب بدورها إلى علاقة مركزية أخرى هي علاقة الانفصال والاتصال بين الأشياء والمفاهيم والعلوم ومدى توجهها للدلالة وتأثيرها على أنواعها؛ حيث يقول: «وذلك من خلال علاقة الدلالة بالإشكال، هذه العلاقة التي تنطوي بدورها على علاقة أخرى، هي علاقة المتصل بالمنفصل. وهذا ما حدا بنا أن نصطلح على هذه الرؤية بالمنهج الدلالي الإشكالي» (دلالات وإشكالات، ص. 5).

يرتكز المنهج الدلالي الإشكالي، إذن، على ركيزتين أو دعامتين هما :

1-الدعامة الدلالية

2-الدعامة الإشكالية

تربط بين هاتين الدعامتين علاقة جدلية تصاعدية ، بحيث تشكل الدعامة الأولى مرتكز الدعامة الثانية، لأن في البدء يتم إسناد الأسماء والمفاهيم إلى الأشياء ، لتحصل بذلك دلالات مختلفة ؛ لتصير بعد ذلك تلك الدلالة عبارة عن بؤر دلالية تحبل بإشكالات سيميائية متراتبة متداخلة؛ وبالتالي موضع إشكال واستشكال وتأويل ؛إذ يقول المصباحي: « يروم هذا المنهج ، إذن، إلى متابعة عملية تحول الأسماء إلى مفاهيم ، وتحول المفاهيم إلى إشكالات ، وتحول الإشكالات إلى أقوال، وذلك عبر تبين دور الاختلاف الدلالي في نشأة الأقوال الفلسفية، ودور الصراع القولي في إضفاء الدلالات الجديدة على الأسماء»(دلالات وإشكالات، ص. 6).

بناء على ما سبق؛ يبدو أن العلاقة القائمة بين البعد الدلالي والإشكالي هي علاقة تلازمية؛ حيث بمجرد ما تطفو الدلالة على السطح تتحول إلى تشكيلة مفاهيمية تنبض بإشكالات مختلفة؛ إذ تثير في الآخرين أسباب مباشرة القول حولها والإدلاء بأقوالهم، بل

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

تستفزهم لإعادة تفكيك أنساقها السيميائية، والكشف عن المعلن والمسكوت عنه من القول؛ وذلك لأنها تغدو موضع أخذ ورد. ويحتدم حولها الصراع القولي من جديد. إنها عملية تعاقبية تراكمية متسلسلة تتماهى مع حركة التاريخ وفق منطق مزدوج يجمع بين مستويات الخطاب ومختلف الإشكالات المطروحة في ذلك الخطاب، وفي ذلك يقول المصباحي: « لكن في المقابل ، وبفضل هذا المنهج، يتبين أن الدلالة ، التي يحملها اسم ما، ليست مجرد ذرة بسيطة منعزلة، بل هي عبارة عن مركب من العلاقات التي تنتظم في بناء هندسي متشابك، ولكنه متحرك. هكذا تجمع هذه الكتابة المحايثة لتاريخ الفلسفة بين جانبين متضايفين، الجانب البرهاني، المتمثل في البناء الهندسي، والجانب الجدلي، المتمثل في الحركية الإشكالية» (دلالات وإشكالات، ص. 6).

فالدلالة؛ إذن، تقوم على النسقية والمرونة السيميائية وذلك بنسج علاقات داخلية وخارجية؛ ترتكز الأولى على التفاعل والتداخل والتكامل بين أنواع الدلالات وفق منطق أفقي دائري بين مختلف العلوم المكونة للنسق السيميائي والعلوم الأخرى من خارج ذلك النسق . أما الثانية فهي ذات منطق عمودي ترتكز على تفاعل تلك الدوائر السيميائية الدلالية مع حركة التاريخ وتطورها وتلولها وفق منطق الأسطوانة. لكن يظل البعد الدلالي هو العمود الفقري لتلك الحركة التاريخية الجدلية. بحيث هو الذي يحركها من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل ؛ وهو الذي يبعثها من جديد لتصبح موضع إشكال وذلك برصد علاقة الدلالة بموضوعها وفاعلها الأساسي بوضع الأسماء في سياقاتها المرجعية المختلفة ومساقاتها التاريخية المتشعبة قصد التمييز بين المتصل والمنفصل منها ؛ يقول المصباحي: « يقوم الشق الدلالي من هذا المنهج على أساس تتبع علاقة الدلالة بموضوعها وبفاعلها، وذلك بتحليل دلالات الأسماء، وتفصيلها، وإثبات نوع الفرق بينها، هل هو من باب المتصل أو من باب المنفصل، ورصد النتائج الفلسفية المترتبة عن هذا التبني أو ذاك» (دلالات وإشكالات، ص. 5) .

إن العلاقة بين الدلالة ومتغيراتها السابقة تلقي بظلالها على الاختيارات النظرية والمنهجية لصاحب هذا النسق السيميائي أو ذاك؛ حيث إن القول بالدلالة المنفصلة يجعل مثلا الفيلسوف ومن يدور في فلكه أقرب إلى المتكلمين ومن ينحو نحوهم رغم توظيفه للشبكة المفاهيمية الدلالية الموروثة عن أرسطو؛ لأنه يستعملها بمضمون دلالي مختلف ولحل استشكالات خاصة تتماشى مع مقتضيات الدلالة المنفصلة المتبناة. أما إذا تبنى الفيلسوف الدلالة المتصلة؛ فإنه يحاول توظيف الشبكة المفاهيمية الدلالية الأرسطية وفق مقتضيات الخريطة السيميائية لأرسطو. إن العلاقة بين الدلالتين هي علاقة تاريخية مفصلية؛ حيث بموجب المتصلة منها تأسس المنهج الدلالي، وبموجب المنفصلة منها تأسس المنهج الجدلي الإشكالي؛ ولذلك يقول المصباحي: «فعندما يتبنى الفيلسوف أو المتكلم مثلا الدلالة المنفصلة بالنسبة لأسماء الفلسفة، فإنها تحول بينها وبين القول بوجود عام، وعلة مشتركة، وعقل عام، مما يفضي به إلى نظرية عرضية الوجود على الذات، وانفصال العقل عن الإنسان، وخلو الطبيعة من السببية والفعل» (دلالات وإشكالات، ص. 5) .

إن المصباحي لا يكف عن إبراز الأبعاد المحورية للمنهج الدلالي الإشكالي؛ فإذا كنا سابقا قد حاولنا رفع الستار عن البعد الدلالي منه؛ فإن الآن سنحاول العودة إلى البعد الإشكالي منه لإلقاء المزيد من الضوء عليه. حيث يقول المصباحي: «أما عن الشق الإشكالي من

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المنهج، فيقوم على النظر إلى المفاهيم من حيث هي إشكالات، اعتقادا منا بأنه لا يمكن فصل الدلالة عن الإشكال. ونقصد بالإشكال ذلك التوتر الذي ينشأ عن علاقة الاسم بدلالاته، وعلاقة القول بالأقوال المختلفة معه أو المضادة له. هكذا يكون تناول المفاهيم مجرد مناسبة للنظر في التيارات والأقوال التي تمثلها. ويسعى النظر الإشكالي إلى الوعي بالإشكال، عن طريق الإحاطة بكيفية انعقاد عقدته، ومعرفة مقدار غموضه، استعدادا للخروج من انحباسه الدلالي والقولي. وهذا لا يتم إلا بتتبع علاقة الأقوال فيما بينها بالنسبة إلى دلالات اسم أو قول معين، مما يجعلنا ننفتح مباشرة على تاريخ الفلسفة» (دلالات وإشكالات، ص. 5).

إن البعد الإشكالي من ذلك المنهج يضع الأطروحة الدلالية في منعطفات التاريخ الحاسمة، ومنعرجاته الملتوية، وفي مستوياتها المعرفية الحاضنة لها؛ بجعلها في قلب الاهتمامات والانشغالات السيميائية السابقة واللاحقة؛ حيث يتطلع كل خائض فيها لتفكيك علاقة الاسم بمسماه وتحليل أنواع الدلالات التي تسند لهذا الاسم أو ذاك، ورصد الأقوال المنسوجة حولها. وجعلها موضع إشكال واستشكال: أي إخضاعها للأشكلة وجعل التشكيلات الخطابية حولها نقطة انطلاق لتأسيس دلالات جديدة، وتوزيع أدوار ذاتية وموضوعية بديلة على الأسماء والمسميات. إذ يقول المصباحي: «ومن هنا تأتي أهمية المنهج الجدلي- الإشكالي الذي يدفع بالفكر، في خضم الحيرة والانحباس، إلى اكتشاف الطبيعة الإشكالية للأشياء والمسائل تمهيدا لإلقاء نظرة جديدة وذلك عبر مقابلة قول بنقيضه» (دلالات وإشكالات، ص. 20).

بعد تحديد كل ركن من أركان المنهج الدلالي الإشكالي ينصرف اهتمام المصباحي بعد ذلك إلى المقارنة بينهما؛ حيث يقول: «أما عن منهج شرح الأسماء أو تفصيل الدلالات أو المعاني على الأسماء فإننا لا نكون أمام أقوال متناقضة أي إزاء آراء للفلاسفة يبطل أحدهما الآخر، ولكن أمام أسماء تقال بالنسبة لشيء واحد بجهات مختلفة. وهكذا إذا كان المنهج الإشكالي-الجدلي يقوم على صراع الأقوال، فإن المنهج الدلالي يقوم على صراع أو تدرج الدلالات بالنسبة للاسم الواحد، مما يؤدي هو بدوره إلى اللبس وإلى الانحباس عن التقدم الفكري» (دلالات وإشكالات، ص. 20).

إن البعد الإشكالي من المنهج يقوم في عمقه على صراع الأقوال؛ لأن الاختلاف في هذا المستوى يكون ذا طبيعة خلافية مبناها على المنحى الانفصالي في الدلالة؛ أما البعد الدلالي فيقوم على المنحى الاتصالي في الدلالة؛ لكن البعد الأول ينصب على النظر في فحص الأقوال المرتبطة بمطلب معين وهي في الغالب تنطلق مما قاله الآخرون؛ فيكون ذلك البعد ذاتيا. أما بخصوص البعد الدلالي فهو بعد موضوعي ينطلق من الوجود ذاته من أجل تأسيس دلالات جديدة حوله؛ إذ يقول محمد المصباحي: «فإذا كانت الأقوال الجدلية تكشف الجانب الذاتي للمطالب، أي آراء السابقين والمعاصرين من الفلاسفة، فإن الأقوال الدلالية تكشف عن الجانب الموضوعي من هذه المطالب، أي معاني الاسم الواحد – وهو اسم الموجود بالنسبة للفلسفة الأولى- هذه المعاني التي تقال بجهات مختلفة أو بتناسب. أو بعبارة أخرى، إذا كانت الأقوال الإشكالية تسعى إلى البت في علاقة أقوال بمطلب، فإن منهج تفصيل الدلالات يبث في علاقة شيء بأسمائه. والواقع أن هناك علاقة وطيدة بين هذين النوعين من الأقوال. ذلك لأن الغموض الموضوعي في معاني الأسماء يؤدي إلى أقوال

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

تبطل إحداهما الأخرى، كما أن الأقوال المتناقضة قد تجعل من الاسم الواضح اسما مشتركا أو مشككا» (دلالات وإشكالات، ص. 20-21).

فالعلاقة بين البعدين السيميائيين مختلفة ؛ لأن البعد الجدلي الإشكالي يظل مرتبطا بأقوال الفلاسفة وردود بعضهم على البعض الآخر ، أما البعد الدلالي فهو يسعى إلى تأصيل وتفصيل علاقة الأسماء بمسمياتها ؛ لكن تظل تلك العلاقة ضرورية ومركزية وحتمية ومصيرية للجانبين معا .حيث يقول محمد المصباحي : «حقا إن روح النظر متباين فيما بينهما لأنه إذا كان النظر الجدلي ذا طابع خصومي يتعلق بتاريخ الفلسفة فإن النظر الدلالي ذو توجه تفسيري أو تأويلي يهم علاقة المفسر بالنص، ولكنهما مع ذلك يتفقان في كونهما ينطلقان من شيء واحد هو الاسم أو المطلب، ويسعيان معا إلى إزالة لبس الدلالة وتجاوز مأزق الأقوال المتناقضة.»(دلالات وإشكالات، ص. 21).

يتأسس المنهج الدلالي الإشكالي، إذن، على محورين متكاملين هما: المحور الدلالي والمحور الإشكالي. وتقوم العلاقة بين المحورين على التلازم والضرورة. كما أن تلك العلاقة تحتمل أبعادا نظرية ومعرفية إضافة إلى الأبعاد المنهجية؛ حيث يلقي المنهج الإشكالي بظلاله على البعد الإبستمولوجي للعلوم؛ إذ تنتظم تلك العلوم وموضوعاتها بحسب طبيعة الدلالة المتبناة؛ فإذا تبنى الفيلسوف الدلالة المنفصلة فإنه يجد نفسه مدعوا إلى الانخراط في الإشكاليات الدلالية باستحضار أطروحات المتكلمين والمتصوفة إضافة إلى أطروحات الفلاسفة؛ مما يؤدي إلى التداخل بين الفلسفة والكلام والتصوف على مستوى المبادئ، والمطالب، والموضوعات، والمباحث والمسائل والمنهج .

لكن في المقابل، إذا تبنى الفيلسوف الدلالة المتصلة؛ فإنه سينخرط في الإشكالات الدلالية انخراطا إبستمولوجيا أنطولوجيا صرفا؛ مما يحول دون تداخل الفلسفة مع الكلام والتصوف. حيث يقول المصباحي: «غير أن الالتزام بهذا النوع من الدلالة يؤدي، في المقابل، إلى إثبات اتصال معرفي بين أجناس المعرفة المختلفة، فتختلط الفلسفة بالكلام والتصوف. أما عندما يتبنى الفيلسوف الدلالة المتصلة، فإن الطريق أمام تصور وجود عام يصبح مفتوحا، مما يؤدي إلى القول بذاتية الوجود، وهو الشرط المسبق لقيام الأنطولوجيا والعلوم الطبيعية، مادامت الأشياء تحمل قوامها في ذاتها، لكن مع الحفاظ على استقلال العلوم عن الفلسفة، والفلسفة عن الكلام والتصوف» (دلالات وإشكالات، ص. 5).

وبالرغم من ذلك تظل الوحدة الإبستمولوجية ملحة ومطلوبة للنسق السيميائي الفلسفي في خضم هذا الصراع المحتدم، والقائم بين تلك الأقوال والتوجهات الفلسفية النابعة من اختلاف المرجعيات الدلالية؛ إذ يقول المصباحي: «هكذا يكون التعدد والاختلاف هو ما يطبع الدلالة الفلسفية، بيد أن هذا لا يعني أن القول الفلسفي تخلى عن هاجس الوحدة، بل بالعكس، كلما تعددت الدلالات واختلفت الإشكالات اغتنت الوحدة الفلسفية في جوهرها» (دلالات وإشكالات، ص. 5). بل يشكل ذلك الاختلاف منبعا للثراء

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المعرفي والمنهجي داخل الفلسفة، وكباقي الأنساق السيميائية؛ لأنه لا يمكن أن تتأسس هاته الأخيرة إلا على مبدأ الاختلاف بين أنواع الدلالات.

ولقد قسم المصباحي الدلالة إلى قسمين هما: منفصلة ومتصلة. فالدلالة المنفصلة يحدها ب «تلك التي تحيل إلى حقيقتين متقابلتين أنطولوجيا ودلاليا، بحيث لا يمكن إقامة درجات بينهما تنضوي بعضها تحت لواء البعض الآخر...وينضوي ضمن هذه الدلالة كل من موقفي التأويل والاشتراك في الاسم، في مقابل التفسير الحرفي أو التفسير المشكك» (دلالات وإشكالات، ص. 7). ترتبط، إذن، التيارات الفلسفية والكلامية بحسب المرجعية الدلالية التي تتبناها؛ فإذا كانت تتبنى مرجعية دلالية منفصلة؛ فإن تلك الدلالة تمنحها تأشيرة الفصل بين أنواع الوجود، وتحول بينها وبين بناء مستويات تراتبية في الوجود. أما إذا كانت تتبنى مرجعية دلالية متصلة فإن تلك الدلالة تمنحها تأشيرة ربط الاتصال بين مستويات الوجود و إقامة علاقات تراتبية بينها؛ مما يؤدي إلى اختيار أطروحة التفسير المشكك للاسم بدل التفسير الحرفي له.

ينضوي تحت لواء التفسير الحرفي للاسم أصحاب القول بالاشتراك والتأويل؛ حيث يرى المصباحي أن موقف التأويل يقول: «بحقيقتين منفصلتين بدلالة واحدة تنشطر إلى صنفين: الأولى حقيقية والأخرى مجازية، في حين يقول موقف الاشتراك بنفس الحقيقتين المنفصلتين، لكن بدلالتين منفصلتين لنفس الاسم. فلله يد، لكن لا كالأيدي عند الأشاعرة، بينما قد تعني اليد عند المعتزلة العناية أو الرحمة» (دلالات وإشكالات، ص. 8)

الخاتمة:

بناء على ما سبق؛ تتبوأ الدلالة منزلة مركزية في الأنساق السيميائية، وهي بذلك تشكل مركز ثقلها، والمهاد النظري والمنهجي لأطروحاتها؛ بل تمتزج بالإبستمولوجيا لتصير هاته الأخيرة تفكك أنساق العلوم والمعارف بناء على أنواع الدلالات التي تسند إلى الأسماء، والأقوال التي تنسج حولها. إن الباني للأنساق السيميائية سواء كان فيلسوفا أو متكلما أو متصوفا يسعى بشكل مستمر إلى نحت أنواع جديدة من الدلالة عبر تفكيك علاقة الأسماء بمسمياتها، وهو بذلك يظل محكوما بمرجعية من المرجعيات الدلالية؛ لأنها تفرض أطرها المفهومية عليه، ونماذجها التحليلية فرضا. فالدلالة، إذن، هي التي تعبد المسالك أمام الجميع قصد مراجعة الأنساق السيميائية السابقة وبناء أنساق جديدة بهياكل سيميائية بديلة وأكثر كلية وعمقا، وأصالة وشمولية عبر إخضاع تلك الأنساق للأشكلة والمساءلة الإبستمولجية من خلال الدلالة وبالدلالة عن طريق توظيف المنهج الدلالي الإشكالي للكشف عن البعد المنفصل منها الذي ينتج عنه التكامل بين الفلسفة وعلم الكلام والتصوف، والبعد المتصل الذي يلزم عنه التجاذب والتقاطب بين الحقول السابقة دون تكاملها.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المصادروالمراجع:

المصادروالمراجع باللغة العربية

- فاضل تامر (1994)، اللغة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- محمد المصباحي (1988)؛ دلالات وإشكالات: دراسات في الفلسفة العربية الإسلامية، ط1، منشورات عكاظ.
- محمد المصباحي (2005)؛ دلالات وإشكالات: دراسات في الفلسفة العربية الإسلامية، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت.
- عبد الواحد المرابط (2005)، السيمياء العامة وسيمياء الأدب، مطبعة آنفو- برانت، فاس. الطبعة الأولى .
- حنون مبارك (1987)، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- حنون مبارك (2001)، في السيميائيات العربية: قراءة في نصوص قديمة، الناشر سليكي إخوان، طنجة، الطبعة الأولى .
- حنون مبارك (1987)، دروس في السيميائيات، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- حمد بن علي التهانوي (1998)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني الحنفي (2003)، التعريفات، ضبط نصوصها وعلق عليها، محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة.
- أبو البقاء الكفوي (2011)، الكليات، تحقيق د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية:
- أيت حمو (2017): مشكلة الأفعال الإنسانية بين الخلق الاعتزالي والكسب الأشعري، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- محمد وقيدي، ما هي الإبستمولوجيا؟ مكتبة المعارف، الرباط.
- يفوت سالم، بنعبد العالي عبد السلام (1986): درس الإبستمولوجيا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

المصادروالمراجع باللغة الفرنسية

- Benveniste, Emile :(1970), Problèmes de linguistique générale. Ed. Gallimard.Paris.
- Charles Senders Peirce: (1978) Ecrits sur le signe. Ed, Seeuil, Paris
- Charles Senders Peirce: (1978), Fondements de la théorie des signes. (O. cité).
- Ernnest Cassirer :(1961), Philosophie des formes symboliques. Ed. Nathan, Paris
- Ferdinan De saussure: (1985) Cours de linguistigue générale. Ed. Payot, Paris.
- Ernnest Cassirer: (1961) Philosophie des formes symboliques. Ed. Nathan, Paris.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ISSN: 3009-500X

- Oswald Ducrot et Tzvetan Todorov: (1972) Dictionnaire encycyclopédique des sciences du langage. (Ed. Seuil, coll. points, Paris.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved